الحياة الاجتماعية لعشائر العراق في العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨م

م. د. نادية مسعود شريف
جامعة الموصل – كلية الآداب

الملخص

شُكل عشائر العراق (٧٠٪) من مجموع سكانه، وهم ينقسمون أيضاً إلى صنفين عشائر الرحالة (البدو) وسكان الريف. وكلاهما لهما عادات خاصة بهم، وهناك عدد من المشاكل التي عانت منها العشائر العراقية لعل أهمها استحواذ الشيوخ على الأراضي الزراعية، لذا أصبحت البنية الاجتماعية في العراق اقطاعية، مما أثرت على حياة الفلاح بشكل كبير. وعانى المجتمع العراقي بشكل عام وأهل الريف بشكل خاص من الأُمية والجهل رغم محاولة الحكومة العراقية في مكافحة الأمية وبناء المدارس في المناطق العشائرية، فضلاً عن ذلك فقد انتشرت أمراض عديدة لدى سكان الريف العراقي، بسبب التخلف في النواحي الاجتماعية والصحية. كما خرجوا من نطاق سلطة المحاكم الوطنية، وأصبحت الدعوى والقضايا التي تخصهم تخضع لأحكام مجالس أو هيئات تحكيمية أخرى تحكم بموجب العادات والأعراف العشائرية، لاسيما بعد تشريع نظام دعاوي العشائر.

الكلمات المفتاحية: البدو، الاغوات، شمر، عنزة، نظام دعاوي العشائر.

Al Malweah for Archaeological and Historical Studies, Vol 8, Issue 26, Nov 2021
P-ISSN: 2413-1326 \ E-ISSN: 2708-602X

The social life of the tribes of Iraq during the monarchy 1921-1958

Dr. Nadia Masoud Sharif
University of Mosul- College of Arts

Abstract

The tribes of Iraq formed (70%) of the total population, and they are also divided into two classes, the nomad clans (Bedouins) and the rural population, and both of them have their own habits. There are a number of problems that the Iraqi tribes suffered from, perhaps the most important of which was the sheikhs' acquisition of agricultural lands. He nee the social structure in Iraq became feudal, which greatly affected the life of the farmer. Iraqi society in general and the people of the countryside in particular have suffered from illiteracy and ignorance, despite the Iraqi government's attempt to combat illiteracy and build schools in the tribal areas. In addition, many diseases have spread among the Iraqi rural population, due to the underdevelopment of social and health aspects. They also departed from the jurisdiction of national courts, and the lawsuit and cases related to them became subject to the rulings of other arbitration councils or bodies that rule according to loke and tribal customs, especially after the legislation of the tribal lawsuit system.

Keywords: Bedouins, Agas, Fennel, Anazzah, Clan claims system.

المقدمة

تُعد الدراسات الاجتماعية من الدراسات الشيقة والقريبة للنفوس، وذلك لأنها تتناول شؤوناً تتصل بحياة الإنسان، ويمكن بواسطتها معرفة مقدار الرقي والرفاه أو التأخر الذي يعانيه المجتمع، وربما يطول بنا الكلام لو أردنا أن نتحدث بإسهاب عن العشائر والقبائل العراقية، والحالة السائدة آنذاك في مجتمعهم، لذلك نأتي بوصف لمظاهر حياتهم الاجتماعية.

تناول هذا البحث عن الحياة الاجتماعية لعشائر العراق في العهد الملكي ١٩٢١–١٩٥٨م، كونها تشكل اغلبية سكان العراق وهم يشكلون حولي (٧٠٪) من سكانه آنذاك.

قسم البحث إلى مبحثين رئيسين تناول المبحث الأول عن النظام العشائري وتقسيم القبائل، فهناك العشائر الرحالة التي انخفضت نسبتها في العهد الملكي عما كانت عليه في الدولة العثمانية، اما القسم الثاني فهم سكان الريف. وقد تطرق المبحث عن عادات وتقاليد هذه العشائر، فضلاً عن مشكلة الأراضي التي كانت تعد من أكثر المشاكل التي تواجه عشائر العراق، لاسيما الفلاحين. في حين تناول المبحث الثاني عن المشاكل الاجتماعية لعشائر العراق، إذ شكل الجهل والفقر والمرض آفة اجتماعية خطيرة تركت أثراً في نمو وتطور سكان الريف العراقي، على الرغم من محاولة الحكومة العراقية في النهوض بالواقع الاجتماعي، كما تطرق المبحث عن العرف والعادات العشائرية، واهمها القضاء العشائري، إذ نظموا حياتهم الاجتماعية في علاقاتهم ومعاملاتهم العامة والخاصة وفق العرف العشائري بعد ان شرعت السلطات البريطانية نظام دعاوي العشائر وأقرته الحكومة العراقية.

المبحث الأول

النظام العشائري وتقسيم القبائل

يصنف سكان العراق من حيث نمط العيش إلى العشائر الرحالة (البدو) والعشائر المستوطنة في القرى والارياف، وسكان المدن[١]، فالعشائر الرحالة لازالت في دور البداوة، والعشائر المستوطنة تسكن القرى والارياف، وتُعد نصف متحضرة، اما سكان المدن فيعتبرون مدنيين ومتحضرين، وبصورة عامة يطلق على اهل المدن (الحضر) وعلى العشائر المقيمين خارج المدن بأهل (الريف)، وبشكل عام تشكل العشائر في العراق القسم الغالب من السكان، إذ تبلغ نسبتهم حوالي (٧٠٪) من مجموع السكان منهم (١٠٪) رحالة (بدو) و(٦٠٪) يسكنون القرى والأرياف[٢].

تقسم القبائل الكبيرة إلى عشائر تنتمي كلها إلى أصل واحد، وكل عشيرة تضم جماعة من الناس ينتمون إلى بطن واحدة، والعشيرة الواحدة تقسم إلى افخاذ، وإذا انظم تحت لواء القبيلة عدد من العشائر لا تمت اليها بنسب فيقال لمجموعها حينئذ (السلف). يرأس القبيلة زعيم أو رئيس عمومي، ولكل عشيرة رئيس، كما ان كل فخذ يترأسه شيخ، وقد تخضع بعض القبائل للرؤساء من المشايخ والبكوات والاغوات الذين قد يجمع بعضهم بين السلطتين الدينية والمدنية، وغالباً تكون رئاسة القبيلة أو العشيرة بالوراثة، على ان يتميز الرئيس بصفات الشجاعة والدهاء وغيرهما، ليتمكن من المحافظة على مركزه[٣].

أولاً: القبائل والعشائر الرحالة (البدو)

كانت القبائل والعشائر الرحالة أو البدو، تشكل نسبة مهمة من سكان العراق في القرن التاسع عشر، الا ان نسبتهم تراجعات بصورة مستمرة بفعل التحولات الاقتصادية التي شهدها العراق منذ النصف الثاني من القرن نفسه، فضلاً عن المساعي التي بذلت لتوطين تلك القبائل والعشائر، وتشجيعها على الاستقرار، ففي حين قدرت نسبة القبائل والعشائر بنحو (٣٥٪) من سكان العراق سنة ١٨٦٧م، انخفضت هذه النسبة إلى (٨٪) سنة ١٩٣٠م، وكان (٣٥٪) منهم يعيشون في الالوية الشمالية (الموصل، كركوك، أربيل، السليمانية) بينما يعيش (٦٥٪) منهم في الالوية الوسطى والجنوبية[٤].

من أهم القبائل البدوية العربية هي: شمر، وعنزة، والظفير، وديارها هي بادية الجزيرة بين نهري دجلة والفرات إلى الشمال الغربي من بغداد وكذلك الصحراء الواسعة إلى الغرب من نهر الفرات حتى الحدود السعودية، وتعد بادية الجزيرة، التي تمتد حتى الحدود السورية، ديرة قبيلة شمر البدوية، في حين كانت منطقة الصحراء أو البادية الواسعة في غربي وجنوب غربي العراق

فهي ديار قبيلتي عنزة والظفير البدويتين، الأولى في البادية الشمالية والثانية في البادية الجنوبية(٥).

أما العشائر الرحالة الكردية، والتي يطلق عليها مصطلح " كوجه ر"، فتمثلت في أجزاء من عشائر الجاف والبلباس في لواء السليمانية، وأجزاء من عشيرة الهركي وعشيرة السورجي في لوائي الموصل وأربيل(٦).

احتفظ البدو بطابع اسلافهم وعاداتهم القديمة دون تغيير، والحرفة الأساسية لهم تربية الجمال والخيول، ولا يستطيع اهل البادية الاستغناء عن تربيتهما، لاسيما الجمال، وذلك لأنها تلعب دوراً خاصاً في اقتصاديات البدوي، فهو يعطيه الغذاء، والملبس، والمأوى (الوبر الذي يصنعون منه القماش)، كما يعطيه الوقود (الروث المجفف)، ولهذا فان رفاهية البدوي يحددها عدد الجمال التي يمتلكها، فضلاً عن ذلك فقد اعتمدوا في طعامهم أيضاً على التمر والرز والحنطة والشعير، وهم يتزودون بتلك المنتجات من المدن مرة أو مرتين في السنة، بمبادلتها بالمنتجات الحيوانية(٧)، هذا بالنسبة للقبائل العربية، في حين اعتمدت القبائل والعشائر الكردية على تربية الغنم والماعز، وهي لذلك في حل وترحال من مكان لأخر بحثاً عن الكلأ والماء(٨).

كانت القبائل البدوية العربية تتجه في أوائل الخريف إلى البادية أو الصحراء معتمدة على سقوط الامطار، تستمر عملية الترحال طيلة فصلي الشتاء والربيع، ثم يعودون نحو موارد المياه حول الابار والعيون أو على ضفاف نهري دجلة والفرات طيلة فصل الصيف، وفي بداية فصل الخريف يتزودون بالمؤن ومواد المعيشة ويتجهون مرة أخرى نحو البادية أو الصحراء. اما ترحال العشيرة الكردية فهو مختلف تماماً عن ترحال العشائر العربية، إذ كان الرعاة الكرد يمضون فصل الصيف في مراعيهم فوق روابي الجبال، ثم يهبطون بقطعانهم إلى الوديان والسهول في نهاية الصيف حيث مراعيهم الشتوية، وكان الرعاة الكرد يزاولون الزراعة في مرابعهم الصيفية، وان كانت محدودة، بينما يأنف الرعاة العرب من الزراعة كلياً(٩).

إلى جانب مهنة الرعي كانت الاتاوة (الخاوة) التي تأخذ من المسافرين والتجار عبر ديار البدو تعد مورداً اضافياً لهم، فضلاً عن ذلك فانهم يحصلون على مورد رزق أخر من تأجير ابلهم لنقل سلع وبضائع بين العراق وبلاد الشام، ولكن استطاعت الدولة العراقية في منتصف العشرينات من القرن العشرين بسط نفوذها على القبائل البدوية، مما أدى إلى حرمان البدو من الاتاوة، وان لم يكن بشكل نهائي، كما ان تطورات المواصلات البرية، لاسيما النقل بالسيارات والشاحنات بين العراق وبلاد الشام، أدى إلى حرمان البدو من مورد النقل التجاري أيضاً(١٠).

وتميز اهل البادية بعدد من الخصائص منها: البساطة في كل جوانب الحياة من تفكير وعمل ولهو، وحتى في مسكنهم، إذ يسكن أبناء العشائر في مساكن بسيطة تتناسب مع حالتهم الاقتصادية والاجتماعية وتتلاءم مع طبيعة وضعهم ومناطقهم، فالعشائر الرحالة تسكن في بيوت الشعر، ليسهل نقلها معهم أينما ذهبوا، ويُعد سكان الأهوار في جنوبي العراق من العشائر الرحل، لعدم استقرارهم دائماً في مكان واحد، إذ كان رعاة الجواميس ينتقلون بها داخل الاهوار إذ يتوافر لها الغذاء الكافي، كلما شح انتقلوا إلى مكان آخر، فهم يعتمدون في معيشتهم على تربية الجواميس وزراعة الشلب وصيد السمك والطيور المائية(١١).

وكانت طباعهم على الفطرة، ومن شيمتهم اكرام الضيف، والصدق، فضلاً عن الصراحة واحترام الجار، ولكن في الوقت نفسه لا يثقون بغيرهم، وذلك لتفردهم عن المجتمع وتوحشهم في البراري والقفار، وبعدهم عن قوات الحكومة وحراسها، فانهم يقومون بالمدافعة عن انفسهم لا يكلونها إلى سواهم، لذلك كانوا بعيدين عن سلم الرقي والحضارة(١٢).

ويُعد الغزو أمراً شائعاً عند القبائل البدوية، لاسيما الغزوات التي تقع بين القبائل في وسط البوادي والصحاري التي كانت مسرحاً للغارات المفاجئة، إذ استمر السلب والنهب مدة طويلة حتى بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة، إذ فرض واقع طبيعة تقسيم العمل الاجتماعي العلاقات المتبادلة على مر التاريخ بين البدو والزراع المستقرين، فلم يكن بمستطاع البدو بحكم واقع اقتصادهم العيش بشكل منعزل، فغالباً كانت هجمات البدو مفاجئة. وكانت مثل تلك الهجمات والمعارك تحدث أيضاً أيام انتقال الرعاة بين مراعيهم الصيفية والشتوية، إذ كانوا يقطعون خلالها الأرض الزراعية للمستقرين، فتركت تلك الهجمات إلى جانب ضغط العشائر على القوافل التجارية، أثاراً كبيرة على الحياة الاقتصادية كما انها اتخذت في بعض الأحيان طابعاً سياسياً لا يمكن فهم جميع ابعاد احداثه دون اخذ عوامل النزاع بين المستقرين والمتنقلين بنظر الاعتبار(١٣).

لذا اتخذت الحكومة العراقية عدة إجراءات من اجل القضاء على تلك الظاهرة التي كانت تؤثر في بعض الأحيان في علاقات العراق مع جيرانه، لاسيما السعودية، لذا صدر القانون المرقم (٤٧) لسنة ١٩٢٧م لمنع الغزو والنهب(١٤)، كما عقدت الحكومة عدداً من المؤتمرات بحضور عدد من شيوخ القبائل العراقية والسورية من اجل فض المنازعات القائمة بينهم بشأن عمليات الغزو والممتلكات المنهوبة، فضلاً عن ذلك فان قيام الحكومة العراقية بمد سكك الحديد، وفتح طرق جديدة للسيارات، أدت إلى زيادة اتصال البدوي بالمدن والمراكز الحضارية، مما اثر ايجابياً على حياة البدوي، ودفعته إلى التوطن والاستقرار تدريجياً(١٥).

ثانياً: سكان الريف

ينقسم سكان الريف إلى صنفين هما: العشائر نصف المتحضرة أو شبه الرحل، وسكان القرى المستقلون، أما العشائر شبه الرحل أو نصف المتحضرة، فهؤلاء العشائر استقرت في سكناها، ولكنها احتفظت بعاداتها وتقاليدها البدوية، إذ كانوا يزرعون الحقول ثم يعودون بعد جني المحصول إلى التنقل مع قطعان الأغنام دون ان يذهبوا بعيداً في تنقلاتهم تلك، ويختلفون عن البدو كونهم يعملون بتربية الأغنام والجاموس، اما الخيول والجمال فلم تتوافر لديهم جميعاً[١٦].

اما العشائر التي استوطنت في المزارع والقرى والارياف فتقيم في الصرائف والاكواخ أو في بيوت الطين واللبن، في حين تكون بيوت العشائر التي تستوطن الاهوار والمستنقعات تتخذ لها صرائف واكواخاً من القصب والبردي مثبتة على ركائز، اما في المناطق الجبلية تبنى البيوت من الحجر والطين وتسقف بأغصان الأشجار[١٧].

في حين استقر سكان القرى على امتداد نهري دجلة والفرات وفروعهما، لاسيما في منطقة الفرات الوسطى والجنوبية، ولاسيما بين الديوانية والمسيب على شط الحلة، وفي الكوفة على شط الهندية، وكذلك على طول نهر دجلة بين العمارة وديالى، وفي منطقة بعقوبة[١٨]، اما المنطقة الشمالية في العراق فان القرى كانت اقل كثافة، ومعتمدة في الزراعة على الامطار، وتكون القرية زراعية بحتة، وأحياناً تكون فيها بعض المرافق التجارية، وبذلك تكون تلك القرى أسواق للعشائر يشترون منها حاجياتهم ويبيعون فيها حاصلاتهم، لذلك تبدو تلك القرى اشبه بمدن تجارية صغيرة[١٩].

كانت العشائر المستوطنة تعيش على زراعة الحنطة والشعير والذرة والسمسم[٢٠] وتميزوا ببساطة المأكل الذي يتكون غالباً من الذرة والتمر واللبن، اما اللحوم والخضر والفواكه فكانت تؤكل في بعض الولائم التي يقيمها الرؤساء عادة لضيوفهم أو في مناسبات الافراح والمأتم[٢١]، وبذلك يكون غذاؤهم متواضعاً ومتشابهاً إلى حد بعيد، ولا يكفيهم لسد الرمق[٢٢]، ولكن كان غذاء فلاحي المناطق الكردية افضل من حيث الكم والنوع، بسبب نظام التصرف في الأراضي للمناطق الشمالية الذي أتاح للفلاح حصة اكبر في الإنتاج[٢٣].

يُعدد تعدد الزوجات هو الشائع عند أبناء العشائر، وذلك لتقوية الاسرة وبالتالي تقوية العشيرة، إذ ان قوة العشائر تقاس بكثرة أبنائها وشجاعتهم، كما ان زيادة أبناء الاسرة يساعدها على الزراعة ولوازمها[٢٤]، والزواج المبكر هو الشائع عند افراد القبائل والعشائر الرحل، وتتسم الاسرة بسيطرة الرجل، فضلاً عن احترام الشيوخ[٢٥]، كما تتمتع المرأة عند العشائر بحرمة كبيرة وحريتها محدودة ضمن العرف العشائري فهي تشاطر الرجل في أعمال الزراعة، إلى جانب

أعمالها البيتية وتربية الأطفال[٢٦]. لذا يقع عليها عبء كبير داخل الاسرة، إلى جانب تربية الأبناء، فهي تحلب المواشي، وتصنع الزبد واللبن، وتجمع الحطب، كذلك تقوم بحياكة الخيام والبسط، في حين يقتصر عمل الرجل على رعي المواشي والدفاع عن قبيلته أو عشيرته[٢٧]، كما يحرص العشائر على شرف المرأة وعفافها، حتى أنها قد تقتل لأقل شبهة[٢٨].

أما فيما يخص افراحهم فعادة يقيم أبناء العشائر حفلات شعبية في مواسم الأعياد والاعراس والختان وغيرها، وغالباً ما يقومون فيها بالرقص والغناء والاهازيج وركوب الخيل واطلاق الرصاص، كما انهم يتعاونون في المأتم، ويقدمون لأهل المصيبة ما تيسر لهم من الأغنام والرز والسمن[٢٩].

ثالثاً: مشكلة الأراضي:

منذ أواخر القرن التاسع عشر بدأت الأسس المادية للمجتمع القبلي تزول تدريجياً، فقد تفوض رؤساء العشائر الأراضي ونالوا لوحدهم حقاً قانونياً بالتصرف بالأرض، وهكذا هيأت تلك التطورات الجديدة لشيخ العشيرة ان يستحوذ على وسيلة الإنتاج (الأرض)، وان يحول افراد قبيلته في ظل العلاقات الاجتماعية إلى فلاحين مأجورين عنده، لاسيما بعد الحملة الواسعة لتسوية مشاكل الأراضي والتي ختمت بعدة قوانين للتسوية في سنة ١٩٣٢م، وقانون تسوية حقوق الأراضي المرقم (٢٩) لسنة ١٩٣٨م والمعدل بالقانون المرقم (٤٤) لسنة ١٩٣٩م، إذ سجلت بموجبه جميع الأراضي الزراعية بأسماء الرؤساء، وأصبحت بحكم القانون مُلكاً لهم، وحرم منها أصحابها الأصليون الذين عمروها بسواعدهم بعد أن كانت عرفاً، ولو بدون حقوق قانونية تعود إلى أبناء العشيرة، كمجموع على أساس نظام الديرة[٣٠]، وقد ترسخ نتيجة ذلك أسلوب شبه اقطاعي يقوم على أساس استغلال الأرض والانسان لمصلحة مجموعة من الشيوخ الاقطاعيين، وعلى الرغم من اتخاذ النظام الاقتصادي في العراق شكل المحاصصة القائم على أسس عرفيه وتقليدية، فان البنية الاجتماعية للمجتمع العراقي بنية اقطاعية[٣١].

شهد الفلاح العراقي طيلة العهد الملكي إلى استغلال كبار موظفي الدولة ورؤساء الأحزاب والنواب والاعيان نفوذهم لالتزام الأراضي الاميرية (أراضي الدولة)، على الرغم من القوانين التي تحد استغلال الموظفين مناصبهم للحصول على الأراضي، بل قسماً من الأراضي الاميرية التي كانت تتصرف بها العشائر، لاسيما القريبة من الأنهار، قد انتقلت إلى رجال الدولة بعلم من السلطات العراقية، الامر الذي أدى إلى تحولات اقتصادية واجتماعية في الريف العراقي على حساب الفلاحين الذين كانوا ضحية لها، لاسيما في المنطقة الجنوبية من العراق[٣٢]، إذ شكل المشايخ العشائريون العرب والبكوات والاغوات الاكراد خلال ذلك العهد الشريحة الأهم داخل

طبقة ملاك الأراضي وسيطروا على العدد الأكبر من فلاحي العراق، لاسيما على فئة المزارعين غير العشائريين اشباه العبيد المعروفين بـ (المساكين) أو فئة العمال المزارعين المؤقتين المعروفين بـ(الحساويين) يعيشون حالة بؤس في اكواخ مزرية ويخضعون لأشراف (الزلم) المسلحين للشيخ الحاكم. وكانت النتيجة ان البلد لم يعطِ الفلاح شيئاً في ذلك العهد، بل الاهمال، إذ لم يكن الفلاحون يشعرون بالانتماء إليه[٣٣]، كما كان نظام المقاسمة أو المشاركة على المحصول، من أشهر النظم المعمول بها أنذاك، فحسب تلك الطريقة يقدم صاحب الأرض للفلاح السكن وأدوات الزراعة والبذور وغيرها من أدوات الزراعة اللازمة، ويدفع الضريبة، أما الفلاح فيقدم قوة عمله وعمل عائلته، وعند توزيع المحصول ينال صاحب الأرض ثلاثة أرباع المحصول، ويبقى الربع للفلاح[٣٤]، فكان نتيجة ذلك تدهور الأحوال الاجتماعية للفلاحين، فازدادت أعمال السخرة المفروضة عليهم، وفي ظل الاستغلال الاقطاعي استمر تناقص حصة الفلاح بسبب التزاماته الاقطاعية، وتفاقم ديونه الذي اسهم في افقار الفلاح، فاضطر كثير منهم إلى التخلي عن مزارعهم لصالح الاقطاعيين[٣٥].

على الرغم من محاولات الحكومة العراقية نحو توسيع رقعة الأراضي الزراعية، واستخدام المضخات الحديثة للزراعة، لكن تلك العملية خدمت الشيوخ أساساً لأنهم سجلوا تلك الأراضي بأسمائهم، اما أفراد قبائلهم تحولوا إلى أقنان يعملون لصالح شيوخهم[٣٦]، فكان نتيجة تلك التطورات الاجتماعية التي برزت نمو وتكامل طبقة الملاكين، اعتماد الأسلوب الرأسمالي في استغلال الأرض، وصاحب ذلك أيضاً تبدل في العلاقات الإنتاجية القديمة (علاقات الإنتاج القبلية)، إذ حلت محلها علاقات إنتاجية جديدة تعتمد أساساً على الاستغلال الرأسمالي لعناصر الإنتاج (الأرض والانسان)[٣٧]، فضلاً عن ذلك كان الفلاح يدفع بعض الرسوم والهدايا للشيخ أو الاغا، ففي الجنوب دفع الفلاح ضرائب واتاوات إضافية من حصته إلى الشيخ، في حين وقع على الفلاح الكردي دفع ورسوم واتاوات للاغوات تسمى (حق الاغا)، ومنها ما يُدفع عيناً ومنها ما يدفع نقداً[٣٨]، كما ان الفلاح كان يقوم بأعمال السخرة التي تفرض عليه من قبل الشيوخ والاغوات، بل ومن قبل الحكومة[٣٩]، وهكذا كان الفلاح عموماً عاجزاً عن توفير الحد الأدنى من مستلزمات المعيشة لأسرته وذلك ما حدث في موسم (١٩٢٣ –١٩٢٤م)، فعندما انخفضت أسعار المحاصيل الزراعية، لاسيما الحبوب في الأسواق المحلية والعالمية، إبان سنوات الازمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩ – ١٩٣٣م)، فبعد أن كان معدل القيمة النقدية لحصة الفلاح السنوية من محصول الحبوب سنة ١٩٢٨م حدود (٢٠٠) روبية[٤٠]، أي (١٥) جنيهاً استرلينياً،

انخفضت في سنة ١٩٣٠م إلى ما يعادل (٨٠) روبية، أي (٦) جنيهات استرلينية فقط. وفي مثل تلك الظروف لم يكن امام الفلاحين سوى اقتراض الأموال من المرابين بفوائد فاحشة[٤١].

كان وضع سكان الريف يبعث على الآسى بسبب حالة البؤس والعوز التي عاشوا فيها، إذ كان الفلاحون، كما ذكرتهم بعض المصادر[٤٢] : يعملون ولا يعيشون"، وغالباً يسكنون في اكواخ عبارة عن غرفة لا يدخلها نور الشمس ولا يتبدل هواؤها، وكان الفلاح يسكن فيها مع اسرته، تشاركهم فيها حيواناتهم، ولم تضم اكواخهم ابسط المرافق الصحية[٤٣]، وقد حظيت الحالة المزرية في الريف بنظم القصائد والكتابة عن بؤس الفلاح العراقي، وانتقدوا الاقطاع بوصفه ظاهرة اجتماعية خطيرة، كما انتقدوا موقف الدولة من الريف العراقي، واقترحوا حلولاً لمعالجة تلك المشاكل منها: توزيع الأراضي على الفلاحين، وتأسيس مصرف زراعي لإنقاذهم من المرابين، وغير ذلك من المقترحات[٤٤]، فضلاً عن ذلك دعت إلى ضرورة إيجاد حلول تعيد اليه انسانيته، ولكن كل ذلك لم يلق اذاناً صاغية من لدن السلطة يومئذ وهي التي كانت تدعم مواقع الشيوخ والاغوات وكبار الملاكين في مواجهة الفلاحين، مع استمرار ذلك الوضع اخذ الفلاح يهمل الزراعة فانخفضت إنتاجيته [٤٥]، "فمن الصعب ان يتوقع المرء من المزارعين، الذين كانوا يعيشون حالة تشبه القنانة في اطار الجهل والفقر المدقع، ان يصبحوا مزارعين جيدين أو ان يتطور لديهم اهتمام بالأرض"[٤٦]، لذلك بدأت هجرة الفلاحين من الريف إلى المدينة، لاسيما في جنوب العراق، وعليه أصدرت الحكومة العراقية في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٤م قانون الأراضي ينص على زيادة مساحة الأرض الاميرية الصرفة، على أن يسكنها الفلاحون كمالكين صغار، فضلاً عن تقليل الملكيات الكبيرة، ولحاجة هذا القانون إلى مزيد من التغييرات ألغي وحل محله القانون المرقم (٦٦) لسنة ١٩٥٥م، والذي حدد الشروط التي تُمنح بموجبها الأرض إلى الأفراد بدراجات من الملكية المؤقتة[٤٧]، ثم تحويلها إلى ملكية دائمة وفر هذا القانون للحكومة الصلاحية في استعادة أراضي الدولة قرب المدن، لتحويلها إلى مشاريع لبناء البيوت والمستشفيات والمدارس. ولكن هذا القانون لم يحقق الشيء الكثير، لذلك أستمرت حياة البؤس والفاقة عند الآلوف من السكان في الأرياف طيلة العهد الملكي[٤٨].

المبحث الثاني

مشاكل العشائر الاجتماعية في العراق أبان العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨

كان الجهل والفقر يمثل افة اجتماعية خطيرة تركت أثراً في نمو وتطور سكان الريف العراقي طيلة العهد الملكي، كما ان أبناء العشائر خرجوا من نطاق سلطة المحاكم الوطنية،

وأصبحت الدعاوى والقضايا التي تخصهم تخضع لأحكام مجالس أو هيئات تحكيمية أخرى تحكم بموجب العادات والأعراف العشائرية، وكان رئيس أو شيخ العشيرة هو المسؤول عن تطبيق القانون على افراد عشيرته، لاسيما بعد تطبيق نظام دعاوي العشائر.

أولاً: التعليم

كانت الامية الصفة السائدة في المجتمع العراقي أبان العهد الملكي، إذ بلغت نسبتها (٩٢٪) من مجموع السكان وفق إحصاء سنة ١٩٤٧م، وكان سكان الريف يؤلفون نحو (٨٠٪) من تلك النسبة فيما بلغت نسبة الأمية بين القبائل البدوية (١٠٠٪) تقريباً، منتشرة بين النساء اكثر منها بين الرجال، ويعود ذلك إلى نمط العلاقات الاجتماعية السائدة آنذاك[٤٩]، فغالباً كان في كل عشيرة عالماً دينياً يقال له (المؤمن) يعلمهم الصلاة واحكام الشريعة، ويعقد عقود الزواج، ويروي لهم الاحاديث النبوية الشريفة، كما انه يقوم بإصلاح ذات البين بين أبناء العشيرة الواحدة، وبين عشيرة أخرى، فضلاً عن ذلك كان بعض رؤساء العشائر يتخذون لأولادهم معالماً خاصاً يُعلمهم القرآن الكريم والخط يطلع عليه باسم (الملا)[٥٠].

وعلى الرغم من محاولة وزارة المعارف على نشر التعليم وفتح المدارس ومكافحة الامية في المناطق العشائرية الا ان استمرار انتشار الجهل والامية كان سائداً، وذلك لعدة أسباب تأتي في مقدمتها عدم الاستقرار السياسي في العراق، لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥م، الامر الذي أصاب التغيير في الأنظمة والقوانين ليس في وزارة المعارف فحسب، بل في باقي التشكيلات الوزارية الأخرى، مما أثر سلباً على تكوين فلسفة تربوية واضحة لوزارة المعارف[٥١]، ومن جهة أخرى كان الريف العراقي يعاني من ندرة في المدارس الابتدائية إلى جانب قلة الملاكات التعليمية، إلى جانب تدني أحوال أهل الريف الاقتصادية والمعاشية، لذلك لم يكن بوسع الفلاح ان يرسل أولاده إلى المدارس في وقت كان دخلهم الشهري لا يلبي الحد الأدنى من ابسط مستلزمات حياتهم اليومية[٥٢]، فضلاً عن ذلك فان تناثر القرى وابتعادها عن بعضها، أدى إلى عرقلة عملية انشاء مدارس منفردة في مثل هذه المناطق، كما لعبت العوامل الطبيعية المتمثلة بوعورة الأرض وقساوة المناخ، وصعوبة المواصلات في المناطق الجبلية ومناطق الاهوار من البلاد عائقاً امام وصول الخدمات في سياقها العام بما في ذلك الخدمات التعليمية[٥٣].

بشكل عام مر التعليم في العراق بمرحلتين: الأولى منذ بداية حكم الملك فيصل الأول (١٩٢١ –١٩٣٢م) مع بيان الاهتمام الشديد الذي ابدته النخبة الحاكمة لرعاية وتطوير التعليم رغم قلة الموارد المالية الواردة في خزينة الدولة. في حين بدأت المرحلة الثانية من تطور التعليم

في عقد الخمسينيات من القرن العشرين، وذلك بعد تدفق الواردات المالية على الدولة، وتحسن الأوضاع الاقتصادية في العراق بشكل عام[٥٤].

ففي المرحلة الأولى تحديداً سنة ١٩٢١م حلت اللغة العربية محل اللغة التركية كلغة أساسية للتعليم، فدخل الكثير من الشباب، ومن جميع الشرائح إلى المدارس، وقد عملت الدولة على تطوير مناهج التعليم، وخلال عشر سنوات أدخلت وزارة المعارف عدة تحسينات على نظام التعليم، أما في ثلاثينيات القرن العشرين أصبحت برامج المدارس في العراق مشابهة لنظام التعليم الإنكليزي الحديث، فجعلت مرحلة التعليم على (٣) مراحل، المرحلة الابتدائية (٦) سنوات، المرحلة المتوسطة (٣) سنوات، والمرحلة الثانوية (٢) سنتان، والجدول التالي يوضح عدد المدارس الابتدائية والثانوية وعدد التلاميذ للسنوات ١٩٢٠م، ١٩٣٠م، ١٩٥٠م[٥٥].

السنة	مدارس ابتدائية	عدد التلاميذ	المدارس الثانوية	عدد التلاميذ
١٩٢٠	٨٤	٦,٧٤٣	صفر	صفر
١٩٣٠	٢٩١	٣٠,٨٨٨	١٥	١,٨٦٣
١٩٥٠	١,١٠١	١٨٠,٧٧٩	٩٥	٢٢,٧٠٦

ولكن رغم تلك الزيادات في عدد المدارس والتلاميذ التي تزامنت مع زيادة ميزانية المعارف التي وصلت إلى (١٨٪) من ميزانية سنة ١٩٥٧م، بعد ان كانت (١٢٪) سنة ١٩٤١[٥٦]، وانشاء عدد من المدارس، الا انها لم تكن كافية لتلبية احتياجات السكان للتعليم[٥٧]، وفضلاً على ذلك كانت معظم تلك المدارس هزيلة، صفوفها معدودة ومعلموها قلة، وكان ثلثا تلاميذ وطلبة تلك المدارس من أبناء المدن في حين مثل عدد طلبة وتلاميذ الريف ثلث عدد طلبة المدارس الحكومية[٥٨]، كما لعبت النزعة المحافظة ورفض التجديد التي كانت تسيطر على كثير من الأوساط الدينية والاقطاعية في الريف العراقي عقبة أخرى امام التعليم[٥٩]، كذلك كانت هناك مشكلات مزمنة أخرى عانت منها وزارة المعارف العراقية اثرت في سير التعليم[٦٠].

ثانياً: الأحوال الصحية

يُعد التخلف في النواحي الاجتماعية والصحية من اهم أسباب ظهور الأمراض فعدم الاهتمام بالنظافة وانتشار القاذورات تمهد الطريق للمرض أو الموت، وتكثر تلك الحالة في المناطق البعيدة عن مراكز المدن، لاسيما في الاهوار والمستنقعات، كما ان وقوع العراق على

طريق المواصلات جعله عرضه لأمراض وافدة والتي تنتقل بواسطة القوافل التجارية أو لزيارة العتبات المقدسة[٦١].

عاش المجتمع العراقي بشكل عام في حالة فقر وشقاء، لاسيما الفلاحون، إذ تدهورت احوالهم الاجتماعية، نتيجة اعمال السخرة المفروضة عليهم من قبل الاقطاعين، فسادت بينهم الامية والجهل وانتشرت الأمراض المعدية، إزداد الاستغلال الاقطاعي من تناقص حصة الفلاح بسبب التزاماته الاقطاعية، فضلاً عن الضرائب المفروضة عليه، مما دفع الكثير منهم إلى التخلي عن مزارعهم لصالح الاقطاعيين[٦٢]، وكان دخل الفلاح بشكل عام واطئ ينفقه على متطلبات حياته الضرورية جداً حتى ثيابه كانت تقتصر على اقمشة قطنية رخيصة الثمن ذات نوعية رديئة، وفي أغلب الأحيان كانت قذره، بسبب جهله وفقره وضعف وعيه لأهمية النظافة كما انه نادراً ما يرتدي حذاءً، وقلما يشرب الماء الصافي، فضلاً عن ذلك فإنه كان يستخدم سواقي الري للاستحمام وغسل الملابس[٦٣]، كما إن غذاءه بسيطاً يفتقر إلى العناصر المغذية التي يحتاج اليها جسم الانسان للحصول على الطاقة الضرورية للقيام بعمله، ويفتقر ايضاً إلى العناصر التي تكسب الجسم مناعة مقاومة الأمراض، لذلك انتشرت في صفوفهم حالات سوء التغذية وفقر الدم الشديد[٦٤]. يقابلها نقص الخدمات الصحية الكافية الأمر الذي أدى إلى انهيار صحة الفلاح، وعدم استطاعته على الاستمرار في عمله، وهكذا يقل مورده فلا يتمكن من الحصول على الطعام الذي يسد الرمق[٦٥].

وقد أكدت بعض الدراسات في الحقل الزراعي، ان معدل استهلاك الفرد العرقي يزيد عن (٦٠) سم^{٣} من الحليب يومياً، بينما وصل الاستهلاك في البلدان المتقدمة مثل فلندا إلى (١٠٠٠) سم^{٣} يومياً، وارجعت الدراسة ذلك إلى قلة كمية الحليب المتوفرة في الأسواق وارتفاع سعره، كما قدرت الدراسة نفسها معدل استهلاك الفرد العراقي سنوياً من اللحم بـ (١١) كغم. فضلاً عن ذلك اكدت لجنة التغذية الوطنية لدراسة حالة التغذية في العراق ان الزلال الحيواني اهم مصدر للحوامض الامينية، وعدم الحصول على المقدار الكافي منه يعرض الجسم إلى الكثير من الأمراض[٦٦].

شغل وصف حال القرية العراقية في العهد الملكي عدداً من الباحثين الأجانب منهم كيونت (Quint) الذي كتب عن القرية العراقية سنة ١٩٥٨م، إذ ذكر بان نحو (٩٥٪) من الفلاحين في العراق كانوا مصابين بمرض معد واحد في الأقل، اما الدكتور كريشلي (crithely) أستاذ مادة الصحة العامة، فانه يرى ان الفلاح العراقي عبارة عن عينة مرضية حية، وانه من المحتمل ان يكون ضحية الانكلستوما والاسكارس وفقر الدم والملاريا والبلهارزيا والتراخوما وحتى

السل الرئوي[٦٧]. وذلك ما أكده أطباء العراق، ومنهم هاكوبيان[٦٨] " الأمراض الوبائية تسرح وتمرح في القطر طولاً وعرضاً والأمراض المستوطنة اتخذت منه ملاجئ وممتلكات ومواطن دون مقاومة، فلم تشذ منه قرية أو قبيلة، ولم ينج منه نجد أو سهل"[٦٩].

وبصورة عامة كانت الأمراض اكثر انتشاراً في المناطق الجنوبية من العراق، وتقل كلما تتجه شمالاً، إذ ان ظروف البيئة الطبيعية هناك افضل من الجنوب من الناحية الصحية[٧٠].

ثالثاً: العراق والعادات العشائرية

للعشائر في العراق عادات وتقاليد يعنون بها ويحرصون على مراعاتها، وقد نظموا حياتهم الاجتماعية في علاقاتهم ومعاملاتهم الخاصة والعامة وفقاً للعرف العشائري الذي توارثه خلفاً عن السلف، إذ اتخذ من العرف والعادات العشائرية قانوناً يسيرون بموجبه في قضائهم العشائري، ويتبعون في حل منازعاتهم اصولاً وقواعد مقررة ومعروفة تطمئن اليها نفوسهم.

١. القضاء العشائري

يوجد في العرف العشائري فروضاً واحكاماً لكل المسائل والمعاملات والقضايا الجنائية كانت ام حقوقية على اختلاف احوالها وظروفها، كما ان لهم قواعد يعملون بها في حالات السلم أو الحرب، فاذا قتل أحد افراد العشيرة كان من حق ذويه بصورة خاصة، ومن حق عشيرته بصورة عامة مطالبة القاتل وذويه وعشيرته بـ (فصل دم القتيل) أي دفع تعويض[٧١].

يترتب على القاتل وذويه علاوة على دفع الدين وجوب الجلاء عن ارضهم لمدة مؤقتة أو بصورة نهائية، وأحياناً تعطى هذه الأرض لذوي القتيل ترضية لهم. والدية تؤخذ من ذوي القاتل وافراد عشيرته وتوزع على ذوي القتيل وافراد عشيرته حسب العرف العشائري، وهذا يعني ان هناك تضامناً بين افراد العشيرة بالسراء والضراء. وليس الحكم واحداً في جميع حالات القتل، بل هناك فروض واحكام خاصة لكل حالة من حالاته حسب العرف العشائري[٧٢].

ولا تقتصر الاحكام على المسائل الجنائية بل هناك أصول وقواعد مقررة في العرف العشائري للقضايا الحقوقية والتجارية يعملون بها في بيع الأموال المنقولة وغير المنقولة (العقارات) وفي الإرث والديون وغيرها، فمثلاً في بيع الأرض يشترط ان يكون البائع لأرضه مضطراً، أي انه لا يمكنه تدبير اموره بغير بيع الأرض، وأن يكون المشتري من عشيرة البائع نفسه، على ان يتم البيع بموافقة الرئيس ومصادقته عليه. اما في الميراث فان الانثى لا ترث من الأرض سواء كانت من البنات أو الزوجات أو الأمهات، وفي المنقولات والنقود ترث حسب الفرائض الشرعية[٧٣].

ولكل واحدة من عشائر المجموعة قوانين خاصة بها في العقوبات، فضلاً عن غرامات معينة لكل جريمة، يطلقون عليها (سواني)، وتلك السواني تكاد تكون واحدة عند عامة العشائر العراقية، عدا فروق بسيطة ناتجة عن حالات شاذة أنفردت بها عشيرة ما لسبب من الأسباب(٧٤).

وغالباً يمتاز المحكمون بالنزاهة والاستقامة، ولهم خبرة واسعة في عرف العشائر وعادتها وفروضها، وقد يكون هؤلاء ممن لهم سابقة وراثية في التحكيم، وهؤلاء الأعراف لكل سلف أو قبيلة هم معلمون ومعروفون والناس يقصدونهم من كل جانب ومكان للاحتكام اليهم، وهم على أصناف فمنهم من يكون اختصاصه مقتصراً على النظر في المسائل القليلة الأهمية، ومنهم من له الكفاءة أو السمعة ما يؤهله للنظر في القضايا الهامة، ومنهم من تناط به القضايا الكبرى ويُعدون مشرعين لتلك القضايا التي ليس لها حكم سابق(٧٥).

٢. قانون العشائر (نظام دعاوي العشائر):

قامت السلطات البريطانية بتشريع نظام مكتوب ومدون للمجتمع العشائري القائمة على العرف والتقاليد، واعترف بها رسمياً لأول مرة في العراق سنة ١٩١٦م وهو قانون هندي في الأصل، ثم طبقت الادارة المدينة البريطانية أسس هذا النظام على جميع المناطق التي يوجد فيها المجتمع القبلي سنة ١٩١٨م، واقرته الدولة العراقية سنة ١٩٢٢م(٧٦)، وقد جاء تطبيق هذا القانون بعد دراسة خرج بها البريطانيون للمجتمع العراقي قبل الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ –١٩١٨م " ان من يسيطر على القبائل العراقية يسيطر على العراق كله وهو استنتاج صحيح إلى حد كبير إذ ما أخذنا بنظر الاعتبار عدد سكان العراق ونسبة القبائل العراقية إلى العدد الكلي للسكان"(٧٧).

كما ان المسؤولين البريطانيين عامة برروا أسباب تطبيق ذلك القانون، ولذلك لعدم إمكانية تطبيق القوانين المدنية (عقوبات – مرافعات – جزائية)، فضلاً عن ذلك فان تشكيل المجالس الإدارية والقبلية في كل وحدة إدارية يساعد على معرفة التقاليد والأعراف في المنطقة العشائرية، فيسهل مهمة التحقيق في اية مشكلة عشائرية، وأيضاً يعزز سلطة الشيوخ في مناطقهم العشائرية للمحافظة على الامن وتطبيق التعليمات والاوامر (٧٨).

ويقضي ذلك النظام بأن الموظف الإداري (المتصرف، القائمقام، مدير الناحية) اذا رأى ان حسم الدعوى وفق العرف والعادات العشائرية أوفق لرضاء الطرفين المتنازعين مما لو حسمتها المحاكم المدينة فله ان يحيل القضية إلى مجلس التحكيم (المجلس العشائري)، أو ان يقرر تحليف الخصوم وفق العادات العشائرية، كأن يكون التحليف بأحد الائمة أو احد السادات أو غير ذلك حسب طلب الخصوم، في حين كانت العقوبات التي يأخذ بها نظام دعاوي العشائر فهي: الحبس، الجلد بالمقرعة، والغرامة. واقصى العقوبات التي اجازها هي الحبس لمدة لا تزيد

عن (١٤) سنة مع الغرامة أو بدونها، ولو كانت الجريمة المرتكبة تزيد عقوبتها عن ذلك في قانون العقوبات، فلم يأخذ بعقوبة الإعدام في جرائم القتل مهما كانت ظروفها، كما أجاز النفي داخل العراق، وأخذ تعهد بحسن السلوك أو حفظ السلام من أي فرد عشائري اذا كانت ضرورة المحافظة على الامن تقضي بذلك، وأعطى الحكومة حق هدم حصون القبيلة وهدم المباني التي تحت تصرف اللصوص وقطاع الطرق ونقل خيم العشائر من مكان إلى آخر[٧٩].

اخرج ذلك النظام أبناء العشائر من نطاق سلطة المحاكم الوطنية، وأصبحت الدعوى والقضايا التي تخصهم تخضع لأحكام مجالس أو هيئات تحكيمية أخرى تحكم بموجب العادات والأعراف العشائرية التي اصبح لها قوة الالزام، وبذلك كان الشيخ أو الرئيس العشائري الأعلى مسؤولاً عن تطبيق القانون على افراد عشيرته[٨٠].

ونظراً لما ضمته أسس ذلك النظام من قوانين تناقض مفهوم التطور الاجتماعي لتطبيق العقوبة الجماعية أو الحكم بالمقرعة، أو استئثار الأخ الأكبر بالجزء الأعظم من الميراث خلافاً للأحكام الشرعية، فان إقرار مثل تلك القوانين والتنظيمات يُعد مساهمة من الدولة التي ينيط بها مهمات التقدم الاجتماعي في تعزيز واقع التخلف للمجتمع القبلي، كما أدى إقرار ذلك النظام إلى تقسيم المجتمع العراقي إلى قسمين يتحكم كل منهما إلى قانون معين، احدهما عشائري، والأخر مدني. وذلك الأمر يتناقض مع احكام الدستور الذي اكد على المساواة بين الافراد وعدَّ الجميع مواطنين متساويين في الحقوق والواجبات. ولكن رغم ذلك فقد نظم العلاقة بين المجتمع القبلي والحكومة المركزية عن طريق ضمان قوة الشيخ على عشيرته ما دامت علاقاته بالسلطة المركزية جيدة. ومادام ينفذ الواجبات التي يؤمر بأدائها بصورة دقيقة، وتلك الواجبات تتلخص بالتزامه بحث جميع دافعي الضرائب بالتعامل مباشرة مع السلطة المحلية ذلك من ناحية، ومن ناحية أخرى فان هناك علاقة عكسية بين تنامي قوة الحكومة المركزية وقوة الشيخ، وبالتالي ضعف المجتمع القبلي نضراً لتزايد الفرص امام الحكومة لخلق زعامات متعددة تؤدي إلى تفكك وحدة المجتمع القبلي[٨١].

ومن المظاهر السيئة لنظام دعاوي العشائر المدنية والجزائية، ان ذلك النظام لم يقتصر على البادية والريف، بل انتقلت اثارها إلى المدن نتيجة لتطور الاحتكاك الحضاري والاجتماعي بين المدينة والريف، فصار أبناء المدن يحتمون بالقانون بعدهم منسوبين إلى تلك القبيلة أو تلك، فخلق بذلك قلقاً شديداً على مستقبل المجتمع المدني، كما خيب الآمال المعقودة على إمكانية التأثيرات الإيجابية للمجتمع المدني على المجتمع القبلي[٨٢].

الخاتمة

توصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات، وهي:

١- صنف عشائر العراق في العهد الملكي إلى عشائر رحالة (بدو) التي انخفضت نسبتهم نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، اما الصنف الاخر فهم سكان الريف التي بلغت نسبتهم في العهد الملكي (٧٠٪) من مجموع سكان العراق، وهم ينقسمون ايضاً إلى صنفين عشائر نصف متحضرة، وسكان قرى مستقلون. وكلاهما لهما عادات وتقاليد خاصة بهما.

٢- برزت مشكلة الأرض بشكل واضح في العهد الملكي، على الرغم من ان جذورهما تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر إلا أن تعززت في عهدي الاحتلال والانتداب البريطاني على العراق، لاسيما بعد الحملة الواسعة لتسوية مشاكل الأراضي، إذ ترسخ نتيجة ذلك أسلوب شبه اقطاعي يقوم على أساس استغلال الأرض لمصلحة مجموعة من الشيوخ والملاكين الغائبين، فأصبحت البنية الاجتماعية للمجتمع العراقي بنية اقطاعية، مما اثرت على حياة الفلاح بشكل كبير.

٣- كانت الصفة السائدة في المجتمع العراقي هي الامية والجهل، وبلغت نسبتها (٩٢٪) من مجموع السكان وكان سكان الريف يؤلفون نحو (٨٠٪) من هذه النسبة وعلى الرغم من محاولة الحكومة العراقية في بناء مدارس ومكافحة الامية في المناطق العشائرية، الا ان استمرار الجهل والامية كان سائداً، وذلك لعدة أسباب تأتي في مقدمتها عدم الاستقرار السياسي في العراق الذي انعكس على قوانين وأنظمة وزارة المعارف، فضلاً عن قلة الملاكات التعليمية، وتدني المستوى لأهل الريف، لا سميا الفلاحين الذين لم يكن بوسعهم ارسال أبنائهم إلى المدارس، كما لعبت عوامل الطبيعة المتمثلة بوعورة الأرض وقساوة المناخ، وصعوبة المواصلات في المناطق الجبلية ومناطق الاهوار من البلاد عائقاً امام وصول الخدمات في سياقها العام بما في ذلك الخدمات التعليمية.

٤- انتشرت امراض عديدة لدى سكان الريف العراقي في العهد الملكي، إذ يعد التخلف في النواحي الاجتماعية والصحية، من اهم أسباب ظهور الأمراض، لاسيما امراض الملاريا والبلهارزيا والسل الرئوي إلى جانب انتشار مرض فقر الدم وسوء التغذية.

٥- كان القضاء لدى سكان الريف وفقاً لعاداتهم وتقاليدهم، لاسيما بعد تشريع (نظام دعاوي العشائر)، إذ اخرج هذا النظام أبناء العشائر من سلطة المحاكم الوطنية.

الهوامش

References

(١) ألبرت. م. منتشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة: هاشم صالح التكريتي، (بغداد، ١٩٧٨)، ص٢٧.

(٢) وزارة المعارف، أحوال العراق الاجتماعية والاقتصادية، (بغداد، ١٩٤٨)، ص٢٢؛ عبدالجليل الطاهر، العشائر العراقية أنساب عشائر المنتفق والعمارة والبصرة، (بيروت، ١٩٧٢)، ص٨.

(٣) وزارة المعارف، المصدر السابق، ص٢٤ –٢٥.

(٤) خليل علي مراد، "الأحوال الاجتماعية في العراق في عهد الانتداب البريطاني"، من كتاب المفصل في تاريخ العراق المعاصر، (بغداد، ٢٠٠٢)، ص٥٤٨.

(٥) المصدر نفسه، ص٥٤٨ – ٥٤٩.

(٦) للتفاصيل، عن العشائر الكردية ينظر: فؤاد حمه خورشيد، العشائر الكردية، (بغداد، ١٩٧٩).

(٧) منتشا شفيلي، المصدر السابق، ص٣٠ –٣١.

(٨) مراد، المصدر السابق، ص٥٤٩.

(٩) شاكر خصباك، الاكراد، دراسة جغرافية اثنوغرافية (بغداد، ١٩٧٢) ص١٧٠ –١٧٢.

(١٠) ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث ١٩٠٠ – ١٩٥٠، ترجمة سليم طه التكريتي، (بغداد، ١٩٨٨)، ص٢٦٠؛ مراد، المصدر السابق، ص٥٤٩.

(١١) مراد، المصدر السابق، ص٥٥٣.

(١٢) المصدر نفسه، ص٢٣ –٢٤.

(١٣) كمال مظهر احمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، دراسات تحليلية (بغداد، ١٩٨٧)، ص١٦–١٧.

(١٤) مذكرات عبدالجبار الراوي، (بغداد، ١٩٩٤)، ص٨١ – ٨٢.

(١٥) مراد، المصدر السابق، ص٥٥٢.

(١٦) منتشاشفيلي، المصدر السابق، ص٣٥ – ٣٦.

(١٧) وزارة المعارف، المصدر السابق، ص٢٤ –٢٥.

(١٨) هاشم جواد، مقدمة في كيان العراق الاجتماعي، (بغداد، ١٩٤٦)، ص٢٠.

(١٩) متي عقراوي، العراق الحديث، ترجمة: مجيد خدوري، (بغداد، ١٩٣٦) ص١٨.

(٢٠) احمد العامري الناصري، القاموس العشائري العراقي، ج١، ط١، (بيروت، ٢٠٠٩)، ص١.

(٢١) وزارة المعارف، المصدر السابق، ص٢٥ –٢٦.

(٢٢) عبدالرزاق الهلالي، نظرات في اصلاح الريف، (بيروت، ١٩٥٢)، ص٣١.

(٢٣) عبدالخالق محمد عبدي، اقتصاديات الأرض والإصلاح الزراعي في النظرية والتطبيق، القسم الأول، (بغداد، ١٩٧٧)، ص٢٩٣.

(٢٤) المصدر نفسه، ص٢٦ –٢٧.

(٢٥) نوري خليل البرازي، البداوة والاستقرار في العراق، (القاهرة، ١٩٦٩)، ص٩٣، مقتبس من مراد، المصدر السابق، ص٥٥٠.

(٢٦) وزارة المعارف، المصدر السابق، ص٢٧.

(٢٧) مراد، المصدر السابق، ص٥٥٠.

(٢٨) وزارة المعارف، المصدر السابق، ص٢٧.

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) حمود حمادي الساعدي، دراسات عن عشائر العراق، (بغداد، ١٩٨٨)، ص٨.

(٣١) عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ودراسة في التطورات العامة ١٩١٤ – ١٩٣٢م، (بغداد، ١٩٧٨)، ص٣٣٠ – ٣٣١.

(٣٢) مراد، المصدر السابق، ص٥٥٦.

(٣٣) إسحاق نقاش وآخرون، المجتمع العراقي حفريات سوسيولوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات، ط١، (بغداد، ٢٠٠٦) ص٦٠.

(٣٤) علي شعيب واخرون، المجتمع العربي الحديث والمعاصر، دراسة في التشكيلات البنيوية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، (بيروت، ١٩٩٨) ص٢٧.

(٣٥) حيدر حميد رشيد، الأوضاع الصحية في العراق ١٩٤٥ –١٩٥٨م، دراسة في التاريخ الاجتماعي للعراق المعاصر، (بغداد، ٢٠١٠)، ص ٦٧.

(٣٦) خليل علي مراد، " حيازة الأرض الزراعية"، موسوعة الموصل الحضارية، ج٥، (الموصل، ١٩٩٢)، ص١٤٤.

(٣٧) الجواهري، المصدر السابق، ص٣٣٩ – ٣٤٠.

(٣٨) الهلالي، المصدر السابق، ص٥٥.

(٣٩) الجواهري، المصدر السابق، ص٣٦٤.

(٤٠) روبية: عُملة هندية من الفضة، استعملتها السلطات البريطانية في العراق عند إحتلاله، وهي تساوي (٧٥) فلساً. وبعد استحداث النقود العراقية في تموز ١٩٣١ حل الدينار العراقي محلها، وألغي تداولها في ٨ تموز ١٩٣٣. ينظر: عباس العزاوي، تاريخ النقود العراقية لما بعد العهود العباسية، (بغداد، ١٩٥٨)، ص ١٧٩–١٨٠.

(٤١) مراد، الأحوال الاجتماعية في العراق في عهد الانتداب البريطاني، ص٥٥٦.

(٤٢) حنا بطاطو، العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة عفيف الرزاز، (بيروت، ١٩٩٠)، ص١٦٩.

(٤٣) رشيد، المصدر السابق، ص٦٧.

(٤٤) فيليب ويلارد ايرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة : جعفر الخياط (بغداد، ١٩٤٩)، ص٣٥٣.

(٤٥) مراد، الأحوال الاجتماعية في العراق في عهد الانتداب البريطاني، ص٥٥٧.

(٤٦) بطاطو، المصدر السابق، ص١٧٧.

(٤٧) النوعان الشائعان في العراق للملكية المؤقتة هما: اللزمة والطابو، ويمكن قلب اللزمة إلى ملكية دائمة بدفع نصف ثمن الأرض نقداً، بشرط أن تزرع تلك الأرض بإستمرار. أما الطابو فيمكن تسجيله كملك دائم بعد زراعته لمدة ١٠ سنوات. ينظر: ولدمارغلمن، عراق نوري السعيد، (بيروت، ١٩٦٥)، ص ٢٠١.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٢٠١-٢٠٢.

(٤٩) رشيد، المصدر السابق، ص٨١ -٨٢.

(٥٠) وزارة المعارف، المصدر السابق، ص٣٠.

(٥١) مسارع الراوي، نحو استراتيجية جديدة للتعليم في العراق، (بغداد، ١٩٧٢)، ص٣٢.

(٥٢) عبدي، المصدر السابق، ص٢٩٩.

(٥٣) رشيد، المصدر السابق، ص ٨١، ٨٤.

(٥٤) مأمون أمين زكي، ازدهار العراق تحت الحكم الملكي ١٩٢١ – ١٩٥٨م، دراسة تاريخية سياسية اجتماعية مقارنة، (لندن، ٢٠١١)، ص٦٢.

(٥٥) المصدر نفسه، ص٦٣، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩.

(٥٦) كاثلين ام لانكلي، تصنيع العراق، ترجمة: محمد حامد الطائي، خطاب صكار العاني، (بغداد، ١٩٦٣)، ص٢١٣.

(٥٧) فيبي مار، تاريخ العراق، العهد الملكي، ترجمة: لقمان احمد، (بغداد، ٢٠٠٦) ص١٩٦.

(٥٨) الجواهري، المصدر السابق، ص ٣٧٧ -٣٧٨.

(٥٩) مراد، الأحوال الاجتماعية في العراق، ص٥٦٤.

(٦٠) للتفاصيل، ينظر: إبراهيم خليل احمد، تطور التعليم في العراق، ١٨٦٩-١٩٣٢م، (البصرة، ١٩٨٢)، ص٣٥٤.

(٦١) متعب خلف جابر الجابري، تاريخ التطور الصحي في العراق للفترة ١٩١٤-١٩٣٢م، رسالة ماجستير، كلية الآداب، (جامعة البصرة، ١٩٨٩)، ص٥٦-٥٧.

(٦٢) رشيد، المصدر السابق، ص٧٣.

(٦٣) مار، المصدر السابق، ص٢٠٧-٢٠٨.

(٦٤) عبدي، المصدر السابق، ص٢٩٣.

(٦٥) محمود الجليلي واخرون، حالة التغذية في العراق، (بغداد، د.ت) ص٢٥.

(٦٦) رشيد، المصدر السابق، ص٧٦.

(٦٧) المصدر نفسه.

(٦٨) خريج كلية طب بغداد سنة ١٩٣٧، من مؤلفاته حالة العراق في نصف قرن. ينظر: محمود الحاج قاسم محمد، أياد حسن الرمضاني، دليل الأطباء والصيادلة العاملين في الموصل في القرن العشرين، ج١، (الموصل، ٢٠٠١)، ص ٢٥٥.

(٦٩) موسيس دير هاكوبيان، حالة العراق الصحية في نصف قرن، (بغداد، ١٩٨١)، ١٢.

(٧٠) مراد، المصدر السابق، ٥٦٥.

(٧١) وزارة المعارف، المصدر السابق، ص ٣١ –٣٢.

(٧٢) المصدر نفسه.

(٧٣) المصدر نفسه.

(٧٤) الساعدي، المصدر السابق، ص٧.

(٧٥) وزارة المعارف، المصدر السابق، ص ٣١–٣٢.

(٧٦) الجواهري، المصدر السابق، ص٣٢٦.

(٧٧) بلغ عدد سكان العراق في مطلع القرن العشرين، ما يقارب المليون وربع المليون نسمة كانوا موزعين على الشكل الاتي (١٧٪) من القبائل البدوية وحوالي (٥٩٪) من سكان الريف، وحوالي (٢٤٪) من سكان المدن وفي سنة ١٩١٣ بلغ عدد سكان العراق حوالي (٢,٣٩٨,٠٠٠) نسمة، في حين بلغ عددهم في نهاية الحرب العالمية الأولى مباشرة، وحسب إحصاء ١٩١٩، (٢,٨٤٩,٢٨٢) نسمة. جريدة العراق، العدد ٧٥٨ بتاريخ ١٧/ شباط، ١٩٢٠، مقتبس من علي ناصر حسين، الإدارة البريطانية في العراق (١٩١٤ – ١٩١٨)، بحث من كتاب المفصل في تاريخ العراق المعاصر، (بغداد، ٢٠٠٢)، ص٥٢٥، ٥٤١.

(٧٨) حسين، المصدر السابق، ص٥٢٥ – ٥٢٦.

(٧٩) وزارة المعارف، المصدر السابق، ص٣٤.

(٨٠) بطاطو، المصدر السابق، ص١٢٠ –١٢١.

(٨١) الجواهري، المصدر السابق، ص٣٢٦ –٣٢٧.

(٨٢) المصدر نفسه، ص٣٢٨.